علاقة المستوى الصرفي بالمستويات الأخرى

سعيد السعيدي
طالب باحث بسلك الدكتوراه تخصص علوم اللغة
جامعة السلطان مولاي سليمان
المملكة المغربية

الملخص:

اللغة نظام أو بنية متماسكة من العلاقات، وهذا النظام تتحكم فيه قواعد معينة تؤدي عملية التبليغ والتواصل والتعارف بين الأفراد والشعوب. ذلك أنها تتشكل من أصوات تتألف فيما بينها وتجتمع لتشكل مقاطع، كما تأتلف المقاطع فتشكل كلمات التي تصب في النظام الصرفي، ثم تدخل هذه الكلمات في تراكيب خاصة فتكون الجمل التي تؤدي النظام التركيبي، وتعمل هذه الأنظمة جميعها على خدمة المعنى أو الدلالة، التي تخدم في آخر الأمر عملية التواصل، فالمستويات اللغوية تتآزر فيما بينها لتأدية الفهم الذي هو نتيجة طبعية لعملة التناسق الشكلي المنطوية تحت نظام يعرف بالتركيب، وبعبارة أخرى يمكن دراسة اللغة انطلاقا من الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية بواسطة وحدات لغوية خاصة، إذ تُعرف هذه الدلالات بالدلالة التعبيرية أو الدلالة المركزية التي تنقسم إلى قسمين: تعرف الأولى بالدلالة القواعدية (grammatical) وهي تشمل الدلالتين الصرفية والنحوية، فالأولى منهما: تتعلق ببنية الجملة، والتي تفهم من المكونات اللغوية عن طريق القرائن النحوية وتسمى هذه الدلالة بالدلالة التركيبية. ويؤكد اللغويون على تلاحم النحو وارتباطه بالصرف، ويمكن وصف تلك العلاقة بعلاقة اللحم بالعظم لا يمكن أن ينسلخا عن بعضهما ويبقى لهما وجود حقيقي، وذكر تمام حسان بأن النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف من المباني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأعيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو فيعالجون كلا منهما علاجا مفصّلا ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك، يصعب معه إعطاء ما للنحو وما للصرف. وتعد الصيغ الصرفية من أهم الضوابط التي لجأ إليها للتفرقة بين المعاني، فمن مهمات الجهاز الصرفي في العربية التفريق بين معنى بنية وبنية أخرى لرفع اللبس في المعاني النحوية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: المستوى الصرفي، المستويات اللسانية، الدلالة الصرفية، العلاقة بين الصرف والنحو، البنية اللغوية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

اللغة نظام أو بنية متماسكة من العلاقات، وهذا النظام تتحكم فيه قواعد معينة تؤدي عملية التبليغ والتواصل والتعارف بين الأفراد والشعوب. ذلك أنها تتشكل من أصوات تتألف فيما بينها وتجتمع لتشكل مقاطع، كما تأتلف المقاطع فتشكل كلمات التي تصب في النظام الصرفي، ثم تدخل هذه الكلمات في تراكيب خاصة فتكون الجمل التي تؤدي النظام التركيبي، وتعمل هذه الأنظمة جميعها على خدمة المعنى أو الدلالة، التي تخدم في آخر الأمر عملية التواصل إن ما تمتاز به العلوم اللغوية بشتى أنواعها وتنوعها هو كونها ذات نظام علائقي يجمعها فلا تحيد عنه ولا يمكنها ذلك، إذ تعد بمثابة الجملة التي هي عبارة عن وحدة لسانية قائمة بذاتها تتألف من أجزاء لسانية تحكم بنياتها لتجعل منها نظاما تربطه علائق دلالية.

إن المستويات اللسانية على اختلاف خصائصها وتخصصاتها تتفاعل فيم ا بينها تفاعلا علائقيا، وذلك باستخدام إجراءات وأدوات لسانية تؤدي إلى معرفة البنية اللسانية للغة العربية، إذ تتشكل هذه الأخيرة من مواد لسانية تتجسد في المستويات الآتية ، الصوتي والصرفي والتركيبي، لتنصهر كلها في حقل معرفي واحد هو حقل الدلالة .

أولا: علاقة علم الصرف بالمستوى الصوتي :

علم الأصوات: «علم يبحث في الأنماط الصوتية؛ بمعنى أنه في حالة دراسة لغة ما فونولوجيا فإنه يتعين في البداية معرفة النظام الصوتي في تلك اللغة. والنظام الصوتي هو جميع الأصوات اللغوية المتمايزة عن بعضها البعض، في لغة ما»1.

ينقسم علم الأصوات إلى قسمين: الصوتيات (la phonétique) و الفونولوجيا (Phonology).

la phonétique: وهو العلم الذي يدرس الأصوات بسيطة ومجردة منعزلة عن السياق اللغوي الذي ترد فيه، فيركز على ثلاث مراحل : انطلاقا من صدورها وتكونها في الجهاز النطقي عبر مواضع مختلفة (مواضع النطق) ثم انتقالها في الهواء على شكل موجات وذبذبات صوتية، فتلقيها وإدراكها من قبل المتلقي في جهاز السمع.

la phonology: «وهو العلم الذي يدرس الصوت اللغوي باعتباره وحدة في نظام صوتي، فتهتم الدراسة ببيان الأشكال المختلفة التي يتخذها الصوت اللغوي وكذلك بيان وظائفه وقيمه. إنه العلم الذي يدرس أصوات اللغة لجهة وظيفتها التمييزية في نظام التواصل اللغوي»2.

«لذلك استند الصرفيون في تعليل كثير من الظواهر الصرفية إلى علم الأصوات فحاولوا أن يصفوا ما يطرأ على بنية الكلمة العربية إما في تصريفاتها المختلفة، من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، وتصغير ونسب، وماض ومضارع وأمر... وإما عند وقوعها في سياق الكلام مثل الإدغام والوصل وإلى ذلك من المباحث الصرفية...»3. ولتوضيح ذلك يمكننا تتبع أثر الأصوات في تشكيل البنى الصرفية.

«إن اختلاف بنية صرفية وأخرى مرتبط ارتباطا جليا بحقائق صوتية محددة، حيث يمكننا التمييز بين تشكيل صرفي اسمي وآخر بواسطة تغيير يطرأ على صوت صامت من أصوات اللفظ، ونورد في هذا الموضع أوزان التكسير مرتبة على أساس صوتي: فُعْلٌ، فُعَلٌ،

---

1. منصور بن محمد الغامدي، "**الصوتيات العربية**" ، ط 1، الرياض، مكتبة التوبة، 2001 ص9.
2. نادر سراج، "**مدخل إلى تبسيط المفاهيم اللسانية**" ، ط 1، لبنان، دار الكتب الجديدة 2007، ص115.
3. دافيد كريستل ،" **التعريف بعلم اللغة**"، تر د حلمي خليل، سورية مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة تشرين، 1981م، ص 92.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فُعُلٌ، فُعُولٌ، فِعَلٌ، فِعَالٌ. حيث تشكل هذه الزمرة أبسط أنواع الجموع تكوينا »1 . فإنها تقتصر على الصوامت الثلاثة مع ما يلزمها من حركات تتحقق بها الصيغ السابقة، فهي مشتركة في عدد الصوامت مختلفة من حيث توزيع الصوائت ونوعيتها.

فالصوت الصائت (vowels) : «إذا كان النفس الذي يؤدي إلى إصداره، يجري طليقا لا يعترضه عائق حتى خروجه بحرية من الفم »2.

الصوت الصامت(consonnes): «إذا صادف النفس الذي يؤدي إلى إصداره، عائق في نقطة ما، يعترض طريقه حتى خروجه من الفم»3.

تعتمد اللغة العربية في تقسيمها للصوائت على النظام الثلاثي الذي يتكون من ثلاثة صوائت قصيرة (الفتحة، والكسرة، والضمة) ومن نظائرها الطويلة (الألف، والياء، والواو). «وهذا لا يعني أن اللغة العربية تقتصر على هذه الصوائت دون غيرها، إلا أن التفريعات الثانوية على هذه الصوائت ليست ذات قيمة فونيمية؛ أي ليست ذات أثر في المعنى. فالإمالة والتفخيم والإشمام مثلا لا تغير معنى الكلمة. وإن كانت تنحو بأحد صوتها منحى مغايرا لأصل الاستعمال »4.

إن النظائر الطويلة (الألف، والياء، والواو)، عند القدماء هي حروف العلة وهي مرتبطة بالإعلال يقول الراضي: «اعلم أن لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة وتسمى الثلاثة حروف العلة لأنها تتغير ولا تبقى على حال كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال وتتغير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها، بل لغاية خفتها بحيث لا تتحمل أدنى ثقل، وأيضا لكثرتها في الكلام لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها أعني الحركات محال. وكل كثير مستثقل وإن خف»5.

ثانيا علاقة علم الصرف بعلم الدلالة :

يعد موضوع علم الدلالة من أهم المباحث اللغوية التي تصدى لدراستها علماء اللغة قديما وحديثا، سواء أكانوا عربا أم غير عرب. وذلك لأن هذا المبحث دو علاقة وثيقة بالعلوم اللغوية كعلم الأصوات وعلم النحو وعلم الصرف وغيرها من العلوم الأخرى. والمتتبع للبدايات الحقيقية لتاريخ علم الدلالة، يجد له أصولا ومحاولات جادة عند بعض الأمم التي سبقت العرب، ولعل اليونان من أوائل من بحثوا في قضايا اللغة ومستوياتها، ومنها قضية الدلالة، إذ استرعى انتباههم قضية الربط بين اللفظ ومدلوله؛ فبحثوا في الصلة التي تربط بينهما فمنهم من قال: إن الصلة بين اللفظ ومدلوله طبعية: أي أن الألفاظ مرتبطة بمدلولاتها ارتباطا وثيقا، فلا تتحقق الدلالة عندهم إلا باللفظ، ولا تخطر الصورة في الذهن إلا حين يتم النطق بلفظ معين. ويمثل هذا الاتجاه أفلاطون، فيما كان يرويه محاوراته عن سقراط. ومنهم من قال إن الصلة التي تربط بين اللفظ ومعناه اصطلاحية: أي أن الصلة التي تربط بين اللفظ ومعناه صلة عرفية لا تعدو أن تكون بمنزلة رمز اصطلح الناس على وضعه للمدلول. كما كان للعرب إسهامات في هذا العلم، حيث بدأ البحث الدلالي مبكرا. ولعل الإشارات لهذا العلم تعود إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الصحابة، إذ اشتهر نفر من

---

[1] عبد الصبور شاهين،" **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة للصرف العربي**"، بيروت، مؤسسة الرسالة ط1 ،ص8.

[2] ابراهيم أنيس، "**الأصوات اللغوية**"، القاهرة، مكتبة الأنجلو البصرية،ط 5،1979، ص 28.

[3] كمال بشر،" **علم الأصوات**"، ص . 174

[4] رمزي منير بعلبكي،" **فقه اللغة المقارن دراسات أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية**"، بيروت دار العلم للملايين، 1999م ص 43.

[5] الراضي، "**شرح الشافية**" ، ج 3 ص 86.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الصحابة بشرح معاني الكلمات القرآنية وبيانها، كأبيّ بن كعب في المدينة ، وعبد الله بن مسعود في الكوفة، وابن العباس في مكة...»1.

ذلك أن علم الدلالة يطلق على: «بيان معنى الكلمة ويطلق كذلك على دلالة الجملة أو التعبير وتجاوز العلماء به الجملة إلى معنى النص كله شرحا وتفسيرا. ويصف العلاقات المتشابهة بين التعبير والمحتوى فيما عُرِف بعلم دلالة النص، لقد توسّع مجال اهتمام علم الدلالة فشمل دراسة أصغر وحدة دلالية حاملة للمعنى، ودراسة دلالة الجمل، ودلالة النصوص»2. ولا يخفى على ذي بصيرة، التأثير والتأثر بين البنية الصرفية بكل تفريعاتها ووظائفها وما يعتريها من تغيرات، والسياقات التي ترتسم فيها الإيحاءات الدلالية المختلفة؛ الناتجة عن مادتها وهيئتها. ومن هنا تبدو العلاقة الوثقى بين علم الصرف وعلم الدلالة. وهو ما يؤكده الدكتور زبدة بن عزوز بقوله: «وصيغة الكلمة أو وزنها عنصر من العناصر الأساسية التي تحدّد معناها، ولولا ذلك الفروق بين (كاتب، ومكتوب، وكتابة)، وبين (شريك، واشتراك، وشركة) فهي التي تخصص المعنى وتحدده كتحديد معنى الفاعلية فيما كان على وزن(فاعل) من الثلاثي، أو(مُفعِل) من (أفعل)، أو (افتعل)إلخ، ومعنى المفعولية في أوزان اسم المفعول، أو معنى الطلب في (استفعل) كاستغفر واسترحم... »3.

ويستطرد قائلا: «وهذه الصيغ والأوزان بالنسبة للمفاهيم العامة المعبر عنها في العربية بالمواد، بمثابة قوالب تصاغ فيها الألفاظ وتحدد بها المعاني كلية والمفاهيم العامة، فإذا وضعت مادة (ق ط ع) في قالب من قوالب الأبنية وصُغتها على مقداره، كأن جعلتها على بناء (مِفْعَل) فقلت (مِقْطع) فقد أخرجت منها لفظا على آلة القطع، وإن قلت (مُقاطعة) على وزن (مُفاعلة) فقد دلت على قطع الصلة بين اثنين أو جماعتين »4. وقد فطن علماؤنا القدامى إلى الدور الذي تلعبه الصيغة في تحديد الدلالة، فقد فرق ابن جني بين (مَفعل، ومِفعل) حيث جعل المفتوحة دالة على المصدر والثابت، فقال : «قولهم للسلم مرقاة، وللدرج مرقاة، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي، وكسر الميم ينقل ويعتمل به كالمطرقة، والمئزر، والمنجل، وفتح ميم مرقاة تدل على أنه مستقر في موضعه كالمنارة والمثابة»5.

ومعنى ذلك أن الأبنية الصرفية أبنية دلالية يتم بواسطتها (تصريف) الكلمات لضروب من المعاني المختلفة المتشبعة عن معنى واحد. ولهذا كان العلم بالتصريف أهم من معرفة النحو في تعرّف الكلمة؛ لأن «التصريف نظر في ذات الكلمة والنحو في عوارضها وهو من العلوم التي يحتاج إليها المفسر»6. والمتأمل علم التصريف يلحظ أنه ينطوي على ثلاث أبعاد:

البعد الأول: بُعد معرفي يمثل طائفة من المباني تحدد البعد الرأسي على معاني التقسيم من أسماء الفاعلين والمفعولين وصيغ مبالغة وصفات مشبهه وأسماء آلة وأسماء زمان ومكان. ومعاني هذه الأبنية ودلالتها إنما تتحدد من خلال التركيب الذي ترد فيه إذ لا يمكن الاقتصار على وزن الكلمة وبنائها في معرفة دلالتها كما هو الحال في كلمة من نحو (مُجتمع)، فقد تكون دالة على من وقع عليه

---

[1] عبد الحميد الشلقاني، "**مصادر اللغة**" ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس، ليبيا الطبعة الثانية. 1992

[2] محمود عكاشة : "**التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية**"،دار النشر للجامعات، القاهرة، ط 1 ، 2005م ص 61.

[3] زبدة بن عزوز،"**دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية في المعلقات العشرة الجاهلية**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزار 1979م ص 35.

[4] المرجع السابق نفسه.

[5] عثمان بن جني، أبو الفتح، **الخصائص**""، ج 3 تح محمد علي النجار عالم الكتب بيروت ، ط 3 ، 1973 ، ص 101.

[6] محمود الكرماني بن حمزة بن نصر،"**البرهان في توجيه متشابه القرآن**"، تح عبد القادر أحمد أعطا، دار الكتب العلمية بيروت 1986، ج 1/ ص 268.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحدث أي اسم مفعول وقد تكون دالة عل اسم الزمان أو اسم المكان أو المصدر الميمي. والذي يحدد الدلالة المتوخاة هو التركيب الذي ترد فيه الكلمة فإذا قلنا: ما مجتمع اليومَ بالطلبة. دلت على المفعولية. وإذا قلنا مُجتَمع الطلبة حاشد. دلت على المصدرية وإذ قلنا: مُجتمع الطلبة عصرا. دلت على الزمنية، وإذ قلنا مجتمع الطلبة اليوم في باحة الجامعة. دلت على المكانية.

وإذ قلنا: الله مالكُ كُلِّ شيء. دلّ (مالك) على الصفة المشبهة وإن كان بصيغة (فاعل) فالعبرة في دلالة اللفظ التركيب الذي يرد فيه وليس إفراده. هذا هو المشهور والمعروف في اللغة فكلمة من نحو (وَجَدَ) كلمة مبهمة، «فإذا صُرفت قيل في ضد العدم: وجودا، وفي المال وُجدا، وفي الغضب: مَوجودة وفي الضّالة: وجدانا وفي الحزن: وجدا »1. وقد يختلفون في دلالة اللفظ الواحد على أوجه كثيرة على الرغم من كونه على بناء صرفي محدد وارد في تركيب محدد والأمثلة من هذا أكثر من أن تحصى لا سيما في المعاجم وكتب التفسير ومن أمثلة ذلك اختلاف المفسرين في توجيه دلالة كلمة أدنى في قوله تعالى: " وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . " من سورة البقرة الآية 61.

فقيل : إن دلالة أدنى هنا من القرب الذاتي في المكان لأن الله سبحانه وتعالى قد هيأ المنّ والسلوى فكيف يطلبون ما هو بعيد عنهم.

وقيل: إن من القرب الزمني والمعنى على هذا : تستبدلون ما هو أقرب إليكم في الدنيا بالذي هو خير لكم يوم القيامة.

وقيل : «إنه من الدناءة والخسة. فقد يعبر بالأدنى عن الأرذل تارة وعن الأصغر تارة أخرى فإذا كان من الأول فإنه يقابل بالخير، كما هو في الآية الكريمة وإذا كان من الثاني فإنه يقابل بالأكبر»2. وهذا الاختلاف ناشئ عن الاختلاف في الأصل الاشتقاقي لكلمة أدنى فقد قيل : « إنها من دنا، يدنو والألف منقلبة عن الواو »3. «وقيل الألف مبدلة من همزة، ودنا يدنو من الدناءة»4.

وهذا الاختلاف الصرفي الذي يمثل البعد الرأسي من أبعاد الدرس الصرفي إنما يدل على المعاني من خلال التراكيب التي ترد فيها الأبنية الصرفية، بما يدعو الدلالي إلى تفحص هذه الأبنية بوصفها مجموعات معرفية دلالية ليست منعزلة عن التراكيب التي تضمها، وترتبط فيها بطائفة من العلاقات التركيبية المتشعبة؛ ومن غير هذا التفحص الدقيق لهذه العلاقات التركيبية لا يمكن تحديد دلالة اللفظ بدقة ووضوح.

البعد الثاني: فينطوي عليه علم التصريف، فيتمثل في طائفة من المباني التصريفية التي يتم على هديها تصريف الكلمة المعينة على وجوه محددة تفرز دلالات تحدد –فيما تحدد– دلالة الحاضر والغائب والمخاطب، أو المفرد والمثنى والجمع، أو النكرة والمعرفة أو المنسوب والمنسوب إليه، وغير ذلك مما يمثل البعد الأفقي في إجراءاته الصرفية المتعددة التي تحمل دلالاتها المعينة داخل السياق وقد توحي بدلالاتها خارجه.

---

[1] أبو منصور الثعالبي،"**فقه اللغة وسر العربية**"، تح: د مصطفى السقا وجماعة، مصر 1957م، ص 246.

[2] الراغب الأصفهاني،" **مفردات ألفاظ القرآن**"، تح: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، 1412 هـ، ص 183

[3] أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء، "**معاني القرآن**"، تح: محمد علي النجار، ط 3، عالم الكتب، بيروت ، 1402هـ / 1983م ، ج 1، ص 42.

[4] أبو اسحاق الزجاج "،**معاني القرآن وإعرابه**"،تح، عبد الجليل عبد الفتاح لاشين، ط 2، دار الفكر العربي القاهرة، 1420 هـ/ 2000م، ج 1، ص 144.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

البعد الثالث: ويتمثل في البناء الصرفي باعتباره وحدة صوتية بنائية منعزلة عن السياق وتمثل بذلك عنصرا من عناصر تحديد الدلالة ومصدرا من مصادر بيانها، وطريقا للوصول إليها. وهو ما أكده القدامى من خلال تأكيدهم على أن طبيعة الصيغة الصرفية للكلمة المعينة وجرسها يشعر بدلالتها، وينبئ بمعناها. فسيبويه يرى أن المصادر التي جاءت على الفعلان تأتي للدلالة على الحركة والاضطراب نحو: الغليان والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال : قال ومن التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: «النزوان والنقران؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العسلان والرتكان... ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور. »1.

فسيبويه تناول الجوانب الدلالية للصيغ الإفرادية التي لا تتحدد دلالتها إلا بالنظر إلى بنيتها المورفولوجية وما تضمنه هذه البنية على هذه اللفظة من دلالات وبالتالي تصبح أمرا مكتسبا من الوزن ذاته. ومثله الأفعال التي تحدد بحسب أوزانها الحدث مقرونا بالدلالة الزمنية .

وقد نبه ابن جني إلى أن سيبويه أكد على علاقة وطيدة بين جرس الصيغة الصرفية ودلالتها، ورأى أن هذا موضع في اللغة: « شريف لطيف ... تلقفته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته»2 . وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير؛ نحو الزعزعة والقلقة والصلصة والصعصعة والجرجرة... ووجدتُ أيضا (الفَعَلَى) في المصادر والصفات إما تأتي للسرعة نحو (البشكى والجمزى والولقى... ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال على تكرير الفعل فقال كسَّر وقطَّع وفتّح وغلّق وذلك أنهم جعلوا الألفاظ دليلة المعاني. فأقوى العين ينبغي أن يقابل به قوة العقل أقوى من الفاء واللام. وذلك لأنها واسطة لهما ومكنوفة بهما فصارت كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها ... « فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدّث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو:صرصر، وحقحق دليلا على تقطيعه»3.

ويؤكد ابن الأثير ذلك ويرى بأن كل وزن من أوزان الصرف ومثال من أمثلته قد يوحي بدلالته. وأن أي تغيير في بنية الصيغة الصرفية يؤدي إلى تغيير في دلالتها التي كانت عليها فيقرر : «أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلا بد من أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا لأن الألفاظ أدلة على المعنى وأمثل للإبانة عنها. فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني، من ذلك قولهم : خشن واخشوشن، فمعنى (خشن) دون معنى (اخشوشن) ولما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو نحو: فعل وافعوعل، وذلك قولهم أعشب المكان، فإذا رأوا فيه كثرة العشب قالوا اعشوشب»4. وقد ارتبطت دراسة العلماء العرب القدامى للعلاقة بين الصيغ أو البنية الصرفية ودلالتها بدرسات أخرى تعد من صلب علم الدلالة وتؤكد ما لأولئك القدامى من حس لغوي مرهف استطاعوا من خلاله تقليب أكثر المسائل اللغوية على وجوه متعددة بما مكنهم من اكتشاف سر ألفاظ اللغة العربية ودلالاتها ومعاقد أغراضها. فقد استطاعوا من خلال دراستهم للبنية الصرفية ودلالتها أن يوقفونا على جملة من القضايا المهمة التي يتعلق أكثرها بعلم الدلالة تعلقا وثيقا.

فالدلالة الصرفية إذن «نتيجة أخيرة تصدر عن علم الأصوات وفهم اللغة. وبالتالي يتدرج بدأ بعلم الصوت ثم الصرف وصولا إلى علم النحو الذي يمثل المحصلة النهائية لهذه العلوم مجتمعة. والأصوات اللغوية في داخل الكلمات إذن هي رموز لغوية صوتية ذات

---

[1] سيبويه،" **الكتاب**"، ج 2 ص ،14.

[2] ابن جني، "**الخصائص**" ، تح محمد علي النجار ط 3، بيروت، ج 1 ص 505.

[3] المرجع السابق ص 507.

[4] ابن الأثير الجزري ، "**المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**"،حققه وعلق عليه كامل محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1419هـ/ 1998م، ج 2 ص 41.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

دلالات... على أن الصوت اللغوي ليس جزء الكلمة بقدر ما هو جزء (المنطوق) فالكلمة وحدة من وحدات اللغة، واللغة مجموعة من القواعد والصيغ سواء أكانت هذه القواعد صوتية أم صرفية أم نحوية »1.

ويطلق« علم الدلالة على بيان معنى الكلمة ويطلق كذلك على دلالة الجملة أو التعبير، وتجاوز العلماء به الجملة إلى معنى النص كله شرحا وتفسيرا. ويصف العلاقات المتشابهة بين التعبير والمحتوى فيما عُرِف بعلم الدلالة النصي أو علم دلالة النص، لقد توسع مجال اهتمام علم الدلالة فشمل دراسة أصغر وحدة دلالية حاملة المعنى، ودراسة دلالة الجملة، ودلالة النصوص"2. فالمستويات اللغوية تتآزر فيما بينها لتأدية (الفهم) الذي هو نتيجة طبعية لعملة التناسق الشكلي المنطوية تحت نظام يعرف بالتركيب، وبعبارة أخرى «يمكن دراسة اللغة انطلاقا من الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية بواسطة وحدات لغوية خاصة، إذ تُعرف هذه الدلالات بالدلالة التعبيرية أو الدلالة المركزية التي تنقسم إلى قسمين: تعرف الأولى بالدلالة القواعدية (grammatical) وهي تشمل الدلالتين الصرفية والنحوية، فالأولى منهما: تتعلق ببنية الجملة، والتي تفهم من المكونات اللغوية عن طريق القرائن النحوية وتسمى هذه الدلالة بالدلالة التركيبية»3.

فالوحدات الصرفية ذات الدلالة على نوعين :

النوع الأول: «الأوزان الصرفية مثل أوزان الأفعال والمصادر والمشتقات،(اسم الفاعل، واسم المفعول الصفة المشبهة واسم الزمان والمكان واسم الآلة) وأوزان جمع التكسير والتصغير»4.

النوع الثاني: «اللواصق وهي السوابق(prefixes) واللواحق(suffixes) والدواخل(infixes) وهي التي تدخل في صلب أو أحشاء بنية الكلمة لتحقيق معاني أو تشارك في الدلالة »5.

قال بن الجني: «في باب الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني وبذلك على تمكن المعنى في أنفسهم، وتقدمه اللفظ عندهم على ذلك تقدمت حروف المضارعة في أوّل الفعل إذ كن دلائل على الفاعلين: من هم، وما هم، وكم عدّتهم، نحو أفعل، وتفعل، ونفعل، ويفعل... »6. ويظهر من التحليل السابق أن أحرف المضارعة التي أشار إليها ابن جني ما هي إلا مورفيمات مقيدة، شكلت جزءا من الكلمة وأفادت معنى آخر غير ذلك المعنى الذي تفيده الكلمة التي اتصلت بها المورفيمات .

«إن الدلالة مرتبطة ببنية الكلمة وصيغتها التي تحدد معناها وذلك مثل صيغة أفعل؛ كأكرم فإن معنى أكرم يتحدد من خلال صيغتها أفعل التي تدل على تغير الدلالة الأصلية في الصيغة الإفرادية ومثل هذا كثيرا في اللغة العربية »7. ومعظم المعاني الدلالية ترجع في حقيقتها إلى التزامها باللغة وما تعنيه، هذه اللغة من دلالات، ثم ربطها بالمعنى المقصود اعتمادا على التأويل الصحيح، وقد سعى المنهج الحديث في الدرس الدلالي إلى عدم إهمال الدلالة الصرفية.

---

1. تمام حسان،" **اللغة العربية بن المعيارية والوصفية**"،مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء المغرب 1980م، ص 116،117.
2. محمود عكاشة ،" **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية**" ، دار النشر للجامعات، ط1،2005، ص 61
3. أشواق محمد النجار،" **دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية**"، دار دجلة، الأردن، ط 1، 2007 ،ص 22، 23.
4. محمود عكاشة، "**التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة**"، ص 14
5. المرجع نفسه، ص 61.
6. ابن جني، "**الخصائص**"، ج 1، ص 198.
7. صفية مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، سوريا ، ط 1، 2003 ص 31.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

انطلاقا من الصيغة الصرفية، وطريقة بناء الكلمة، وانتهاء بميزانها الذي تقاس عليه. فإذا كان علم الدلالة هو ذلك العلم: «الذي يدرس المعنى أو ذلك الفرع من علوم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى»1.

فلا يمكن فصل علم الدلالة عن غيره من العلوم فكما تستعين علوم اللغة الأخرى بالدلالة للقيام بتحليلاتها يحتاج علم الدلالة لآداء وظيفته إلى الاستعانة بهذه العلوم، فلكي يحدد الشخص معنى الحدث الكلامي لابد أن يقوم بملاحظات تشمل الجوانب الآتية:

- ✓ «ملاحظة الجانب الصوتي الذي قد يؤثر على المعنى.
- ✓ دراسة التركيب الصرفي للكلمة وبيان المعنى.
- ✓ مراعاة الجانب النحوي أو الوظيفة النحوية لكل كلمة داخلة الجملة »2.

ثالثا علاقة التصريف بالنحو:

التفت ابن جني إلى العلاقة بين النحو والصرف حيث يقول في كتابه المنصف: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو هو لمعرفة أحواله المتنقّلة ألا ترى أنك إذا قلت : قام بكرٌ، ورأيت بكراً، ومررت ببكرٍ، فإنك خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان الأمر كذلك، فقد كان من واجب على من أراد معرفة النحو، أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة حالة الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة. إلا أن هذا الضّرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرّف الحال.. »3. إن ما يقصده ابن جني هو أن ننطلق من التصريف لدراسة النحو، فالتصريف دراسة الكلمة بمفردها والنحو دراسة العلاقات بين مكونات الجملة. وعلى هذا الأساس كان القدماء يربطون الصرف بالنحو، بل إنه علم واحد عند بعضهم، حيث يقول ابن جني في موضع أخر: «إنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره ... »4. وتتضح تلك الصلة في معالجة بعض الظواهر اللغوية التي يأتي على رأسها تلك الفائدة الجليلة التي يؤديها علم التصريف للإعراب، وحين تريد التعرف على أصل كلمة من الكلمات من حيث التذكير والتأنيث يساعدك التصغير الذي هو أحد أبواب التصريف في هذا المجال، فكلمة (أذن) مؤنث والدليل على ذلك تصغيرها،"أُذَيْنَة"؛ لذلك هناك قاعدة صرفية تقول: «إنّ التصغير يرد الأسماء إلى أصولها.ولعل من المفيد الإشارة إلى أن باب جمع التكسير الذي هو أحد أبواب الصرف يساعد في رد الحروف إلى أصولها، ومن أمثلة ذلك أننا حين نريد التعرف على الميم في كلمة "فم" وهل هي من أصل بنية الكلمة أو لا، يساعدنا جمع التكسير في هذا المجال، فإن كلمة (فم) تكسيرها على (أفواه)، فالميم فيها ليست أصلية، بل أصلها واو؛ لذلك يقول علماء الصرف: إن جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصولها»5. يقول مجاهد: « ففهم المباني من خلال التحليل الصرفي هو المدخل الطبعي لإدراك المعاني النحوية، وقد لاحظ اللغويون العرب منذ قديم الزمان العلاقة المطردة بين الوظيفة النحوية والبنية الصرفية»6. ويقول ابن هشام في مغني اللبيب فإن العرب قد يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب

---

[1] أحمد مختار ، **علم الدلالة**، عالم الكتب، القاهرة،مصر، ط 5، 1998، ص 13.

[2] أحمد محمد قدور ، **مبادئ اللسانيات** ، دار الفكر، دمشق، سوريا،ط 3، 2008، ص 284.

[3] ابن جني،" **المنصف في شرح كتاب التصريف**" ، تح إبراهيم مصطفى عبد الله أمين القاهرة ، مصر ، 1954، ج 1 ط1،ص ص 4،5.

[4] المرجع السابق، ص 4.

[5] محمود سليمان ياقوت،" **الصرف التعليمي، والتطبيق في القرآن الكريم**" ،ط الأولى 1999م، مكتبة المنار الإسلامية الكويت، ص 24.

[6] عبد الكريم مجاهد، "**علم اللسان العربي** "منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط 1، عمان الأردن، ص 44.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

اختلفت عليه الأبواب والشرائط، فالمصدر بوصفه بنية صرفية يرتبط بوظائف نحوية مخصوصة كالمفعول المطلق والمفعول لأجله، والمشتق يرتبط بالحال والنعت، والجامد يرتبط بعطف البيان والبدل.

ويؤكد اللغويون على تلاحم النحو وارتباطه بالصرف، ويمكن وصف تلك العلاقة بعلاقة اللحم بالعظم لا يمكن أن ينسلخا عن بعضهما ويبقى لهما وجود حقيقي، وذكر حسان « بأن النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف من المباني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأعيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو فيعالجون كلا منهما علاجا مفصّلا ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك، يصعب معه إعطاء ما للنحو وما للصرف»1. وتعد الصيغ الصرفية من أهم الضوابط التي لجأ إليها للتفرقة بين المعاني، فمن مهمات الجهاز الصرفي في العربية التفريق بين معنى بنية وبنية أخرى لرفع اللبس في المعاني النحوية المختلفة، ويؤمن من الخلط بينهما في الفهم وذلك غاية عظمى من غايات اللغة. ومن الأساليب المتعددة التي ترفع اللبس في فهم المعاني:

صياغة الأبنية وخاصة في حالة المبني للمجهول فمثلا: الفعل المبني للمجهول يضم أول المطلق ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع، للتفرقة بين الفاعل ونائبه، ولو لم تغير الصيغة لالتبس المفعول والمرفوع لقيامه مقام الفاعل – بالفاعل.

تنوع الحركات واختلافها، حيث تؤدي دورا مهما بيّنا في التفرقة بين الصيغ ذات الدلالات الخاصة.

وللبنى الصرفية أيضا دور كبير في التفرقة بين الوظائف النحوية فقد اهتدى النحويون إلى أن هناك علامة مطردة بين الوظيفة النحوية والبنية الصرفية فالسمات الشكلية للأبنية الصرفية من نحو: التعريف والتنكير والاشتقاق والجمود تكون أصلا في تعيين كثيرا من الأبواب النحوية فوجدناهم يضعون شروطا تعود في أغلبها إلى البنية الصرفية لكل باب نحوي، وتمثل هذه الشروط معيارا يلتفت إليه في كثير من الأحيان فالعرب يشترطون –كما ذكر ابن هشام– في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشروط. فالجمود والاشتقاق يعول عليهما في التفرقة بين الوظائف النحوية المتشابهة، فالحال يكون مشتقا والتمييز جامدا، والصفة مشتقة، وعطف البيان جامد، حيث لا يمكن التفرقة بينهما إلا من هذه الناحية، وشرط المفعول المطلق والمفعول لأجله أن يكون مصدرا.

«ولمعرفة مواقعها كذلك فالألف واللام لا يكونان حالا البتة، فلو قلت مررت بزيد القائمَ كان قبيحا إذا أردت قائما. وكذلك الحال في التعدي واللزوم الذي يكشف وظيفة الفضلة، فالمنصوب بعد فعل لازم لا يكون مفعولا فلابد أن نبحث له عن وظيفة أخرى كأن يكون ظرفا أو غيره في ضوء الوسائل الأخرى »2.

ولعل ابن جني خير من أوضح الصلة التي تجمع بين التصريف والنحو حيث يقول: «إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه والاشتقاق أقرب في اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على أنك لا تكاد تجد كتابا إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو منه ألفاظا مشردة لا يُعقد لها باب» 3 .

وتدل النصوص التي نقلت عن ابن جني في باب علاقة النحو والتصريف على ما يأتي:

---

[1] تمام حسان عمر،" **اللغة العربية معناها ومبناها**"، الطبعة: 5، 2006م ،ص 178.

[2] محمد عبد الفتاح الخطيب "**ضوابط الفكر النحوي**": ج 1 ص 585.

[3] ابو الفتح عثمان بن جني ،" **المنصف** " تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية 1971 بيروت لبنان ص 26.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. هناك صلة واضحة بين النحو والصرف في كتب القدماء، فكل منهما يكمل الآخر وكلاهما ليس في غنى عن الآخر، وصدق ابن جني عندما قال: لا نكاد نقرأ كتابا في النحو إلا وفي آخره التصريف.
2. علم التصريف يدرس بنية الكلمة أما علم النحو فيهتم بأواخر الكلمات أي الإعراب.
3. حين دراسة اللغة يجب أن نبدأ بالصرف لأنه تمهيد لمعرفة النحو والإلمام بموضوعاته، ولكن ابن جني يرى أنّ القدماء – مند سيبويه– استهلوا أعمالهم العلمية بالنحو، لأن التصريف لما كان عويصا صعبا بُدئ قبله بمعرفة النحو ثم جيء به (أي التصريف) بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه.

وعلل ابن عصفور الإشبيلي تلك الصعوبة فقال: «وقد كان ينبغي أن يقدّم علم الصرف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسها قبل أن يتركّب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي له بعد التركيب» 1.

وبالرغم من أن الصرف يعتبر سابقا على النحو لأن الجزئيات تسبق الكليات إلا أن المتداول والمألوف كما جرى العرفُ هو أن دراسة النحو سابقة على دراسة الصرف وذلك للصلة الوثيقة بين الصرف والنحو. «معنى هذا أن ثمة صلة بين كل من الصرف والنحو تتحدد في كون كل منهما يتناول الكلمة بالدراسة، بيد أنهما يختلفان في النظر إلى الكلمة موضوع الدراسة. أما الصرف فيتجه إلى بنية الكلمات لتحليلها، وأما النحو فيقصد إلى علاقات الكلمات لاستكشاف ظواهرها وتحديد أبعادها، ووضع ضوابطها»2.

وهنا يظهر دور علم الصرف في اللغة العربية، حيث يتمثل في ضبط الكلمة ووزنها ومفردها والمجرد منها والمزيد.

أما بخصوص العلاقة بين الصرف والنحو فهي كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه، ولا شك أن الهدف والمقصد الأسمى إنما هو البناء الذي يستطيع الإنسان أن يفيد منه إفادة مباشرة من إيواء ووقاية ومتعة كذلك. وهكذا هو حال النحو الذي يتعامل مع الجمل والكلام المنظوم المشتمل على عناصر الفهم والإفهام ووسائل ربط الإنسان بأخيه الإنسان في المجتمع، ومعنى هذا أن النحو (بمثل البناء الكبير) وهو خلاصة البحث اللغوي على كل مستويات (وبخاصة الأصوات والصرف)، وهو محورها الرئيسي الذي تدور حوله ومن أجله كل الجهود في العمل اللغوي عامة، ولسنا ننكر على كل حال أن هذا البناء ما كان أن يتم ، بل ما كان له أن يوجد بدون المادة التي تشكله وتقيم أركانه، وهذه المادة تتمثل في مواضيع الصرف (المعتمد هو الآخر على الأصوات والمستمد منها مادته) ومن ثم كان لا بد من توجيه شيء كبير من الجهد لمناقشته ودراسته، ولكن لا على أنه غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لغيره وخطوة ممهدة له»3. وبهذا نستنتج أن دور الصرف يكمن في خدمته لعلم النحو واستغلال نتائجه في الوصول إلى خلاصة البحث اللغوي المتمثلة في النحو، كما نستنتج أن هناك علاقة تكاملية بين علم الصرف والعلوم اللغوية بهدف بلوغ الأهداف اللغوية وتحقيق وظيفة كل علم منها.

وبما أن لهذا البحث علاقة بالقرائن اللفظية ، وهي قرينة الصيغة والمطابقة حيث إن الصيغة:« قرينة يقدمها الصرف للدلالة على المعنى النحوي. وتبدو أهميتها في مجال الكشف عن المعنى النحوي. عندما يكون الباب النحوي مشروطا بشرط بنائي خاص كاشتراط بناء الفعل للمجهول بالنسبة لنائب الفاعل، واشتراط الجمود للتمييز والمصدرية للمفعول المطلق، وكدلالة انفعل من الناحية

---

1 ابن عصفور الإشبيلي،" **الممتع في التصريف**"، ج 1، تح : فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، صص 30-31.

2 عيسى الجزولي،" **المقدمة الجزولية في النحو**"، تح شعبان عبد الوهاب، أم القرى للطبع، الرياض، ط 1988،1، ص 08.

3 كمال بشر،" **التفكير اللغوي بين القديم والجدي"د**،دار غريب (القاهرة)، 2005م، ص 294.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الصرفية على المطاوعة ومن الناحية النحوية على اللزوم»1. وقد قال تمام حسان أن الصيغ الصرفية مباني فرعية، وأن أصولها هي المباني التقسيمية الثلاث : «الاسم والصفة والفعل دون غيرها من الأقسام، فلا صيغة للضمير ولا للظروف ولا الأدوات الأصلية، وكذلك أوضحنا من قبل أن للأسماء صيغا وللصفات غيرها وللأفعال صيغ تختلف عن هذين النوعين»2. وهنا نلاحظ الترابط بين علم النحو والصرف فالصيغة الصرفية تعد وسيلة لكشف المعاني النحوية، وقد أشار تمام حسان إلى أن الصيغة الصرفية وسيلة التوليد والارتجال في اللغة فإذا أردنا أن نضيف إلى اللغة كلمة جديدة من أحد هذين الطريقين فإننا ننظر فيما لدينا من الصيغ الصرفية وفيما تدل عليه كل صيغة من معاني، ثم نقيس المعنى الذي نريد التعبير عنه على المعاني التي تدل على غرارها توليدا وارتجالا، ولما كانت الأسماء والصفات والأفعال هي وحدها صاحبة الصيغ الصرفية، كانت هي أيضا مجال التوليد. أما الضمائر والظروف والأدوات فلا توليد فيها لأن أبنيتها لا تكون على مثال الصيغ الصرفية، ولأن معانيها وظيفية محدودة ومقصورة على السماع في الوقت نفسه، ولا تتطلب اللغة الجديد من المعاني الوظيفية لكنها تتطلب الجديد من المعاني الوظيفية المعجمية، فلا يكون إثراء اللغة بإضافة الجديد من الضمائر والظروف والأدوات إلى ما يوجد فيها فعلا، ، وإنما يكون في الأسماء والصفات والأفعال ذات الصيغ، لأن الصيغ هي مجال التوليد والارتجال؛ أي أن بعض العناصر قابلة للتطور في اللغة وهي مفردات ذات صيغ اشتقاقية، وأن عناصر أخرى تخضع لصيغ اشتقاقية إنما هي مبان تنتمي إلى نظام اللغة فمعانيها وظيفية وصورها محفوظة مسموعة »3. وبالتالي فإن دور علم الصرف من خلال قرينة الصيغة يكمن في إثراء اللغة وإضافة الجديد إليها من خلال الصيغ الاشتقاقية (الأسماء والأفعال والصفات) وبالتالي فإن الصيغة تعد وسيلة التوليد والارتجال في اللغة حيث يمكن تطوير اللغة من خلال العناصر ذات الصيغ الاشتقاقية، كما أن لعلم الصرف علاقة بكشف معاني اللواصق والزيادات التي تلحق بالكلمة، فهناك عدة معان صرفية عامة تؤدي بواسطة اللواصق وهذه المعاني منها: «

- الشخص (التكلم أو الخطاب والغيبة)
- العدد : الإفراج والتثنية والجمع.
- النوع :(التذكير والتأنيث)
- التعيين: التعريف التنكير.
- المضارعة:
- التوكيد:
- النسب »4 .

إن الفرق بين كل صيغة وأخرى إنما يكمل في أمرين:

توزيع الحركات والعلل بمعنى أن كل حرف من الحروف الأصلية يصلح من الناحية النظرية الفرضية لأن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا .

---

[1] تمام حسان،" **اللغة العربية معناها ومبناها**"،دار الثقافة الدار البيضاء، ص 309.

[2] تمام حسان" **اللغة العربة معناها ومبناها**"، ص 136.

[3] المرجع نفسه، ص 151.

[4] تمام حسان، "**اللغة العربة معناها ومبناها**" ، ص 156.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

زيادة حرف واحد أو حرفين أو ثلاثة في أول الكلمة أو وسطها كالألف التي في "فاعل"، والواو في "فوعل"، والنون التي في " انفعل" والتاء التي في " افتعل" والسين والتاء اللتين في " استفعل"، وتحت عنوان البنية يقع موضوع علم الصرف برمته فيشمل على الموضوعات الخاصة ببنية الكلمة.

فلم يقتصر أثر علم الصرف في القرائن اللفظية على قرينة الصيغة، بل تم ذكر قرينة أخرى وهي تمثل في قرينة المطابقة وهي: ما يحدث من توافق بين كلمة وأخرى في التعريف والتنكير وفي العدد والإفراد والتثنية والجمع، والنوع (التذكير والتأنيث) »1. يقول تمام حسان إن مسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر، فلا مطابقة في الأدوات، و في الظروف مثلا. وتكون المطابقة في ما يلي : «العلامة الإعرابية، الشخص: (التكلم والخطاب، والغيبة)، العدد(الإفراد والتثنية والجمع) النوع (التذكير والتأنيث) التعيين، (التعريف والتأنيث) فالعلامة الإعرابية تكون للأسماء والصفات وللفعل المضارع فيتطابق بها الأسماء والصفة والمضارعان المتعاطفان، أما الشخص فإنه تتنوع الضمائر بحسبه بين التكلم والخطاب والغيبة، ومن ثم تتضح المقابلات بحسبه في إسناد الأفعال وإذا كان الفعل مسندا إلى الاسم الظاهر فهذا الاسم في قوة ضمير الغائب أما إذا كان الفعل نواة جملة خبرية مبتدؤها ضمير فإن الفعل لا بد أن يطابق من حيث الشخص ما تقدمه من ضمير، وأما العدد فإنه يميز بين الاسم والاسم، وبين الصفة والصفة، وبين الضمير والضمير (سواء أكان الضمير للشخص أو للإشارة أو الموصل)، ومن هنا يتطابق الاسم والاسم والصفة والصفة، الاسم والصفة، والضمير المبتدأ وإسناد الفعل الذي في جملة خبره من حيث الإفراد والتثنية والصفة، والضمير المبتدأ وإسنادها إليها أو إلى ضمائرها العائدة إليها كما تتطابق هذه الأقسام في ذلك في مواضع التطابق. وأما التعريف والتنكير فلا يكونان إلا للأسماء، فإذا لحقت (ال) بالصفة كانت (ال) موصولة والصفة الصريحة صلتها وتكون (ال) في هذه الحالة من قبيل الضمائر الموصولة لا أداة للتعريف ومع ذلك تتطابق بها الأسماء مع الصفات. وأما غير ذلك من أقسام الكلم فلا يقبل (ال) "2. وهنا يظهر من خلال قرينة المطابقة دور آخر يقوم به علم الصرف، وهو يكمن في كشف المطابقة بين كلمة وأخرى من خلال عناصر معينة، وهي (العلامة الإعرابية، الشخص، النوع، العدد، التعيين)، ويتمثل مصرح المطابقة في الصيغ الصرفية والضمائر (أضحى من الواضح في اللسانيات الحديثة.

نستخلص من فحوى ما سبق أن الدلالة هي الغاية التي ما بعدها غاية حيث ينتهي عندها أي مستوى من مستويات الدرس اللساني إذ تمكننا من معرفة البنية الدلالية للغة العربية. إن العلاقات الدلالية الرابطة بين المستويات اللسانية بصفة عامة المستوى الصرفي والمستويات الأخرى بصفة خاصة، لهي علاقات كلية شمولية على الرغم من اختلاف طريقة تقديمها ووضعها في قوالب لغوية مختلفة. وبالتالي فهي علاقات تفاعلية.

---

[1] تمام حسان ،" **الخلاصة النحوية**" ،عالم الكتب، ط 1،2000م ، ص39.

[2] تمام حسان، "**اللغة العربية معناها ومبناها**"، ص 224.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- ابراهيم أنيس، "**الأصوات اللغوية**"، القاهرة، مكتبة الأنجلو البصرية،ط 5،1979.
- ابراهيم أنيس،" **دلالة الألفاظ** "، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 2 ، 1973م.
- ابن جني، "**الخصائص**"،تحقيق علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ج 1، .
- ابن عصفور الإشبيلي،" **الممتع في التصريف**"، ج 1، تح : فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت.
- ابو الفتح عثمان بن جني ،" **المنصف** " تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية 1971 بيروت لبنان .
- أشواق محمد النجار،" **دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية**"، دار دجلة، الأردن، ط 1، 2007.
- تمام حسان عمر،" **اللغة العربية معناها ومبناها**"، الطبعة: 5، 2006م .
- دافيد كريستل ،" **التعريف بعلم اللغة**"، تر د حلمي خليل، سورية مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة تشرين، 1981م.
- رضي الدين الاستربادي، "**شرح شافية ابن الحاجب" تحقيق محمد نور الحسن وآخرون** ، ج 3 .
- رمزي منير بعلبكي،" **فقه اللغة المقارن دراسات أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية**"، بيروت دار العلم للملايين، 1999م .
- زبدة بن عزوز،"**دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية في المعلقات العشرة الجاهلية**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزار 1979م .
- صفية مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، سوريا ، ط 1.
- عبد الحميد الشلقاني، "**مصادر اللغة**" ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس، ليبيا الطبعة الثانية.1992.
- عبد الصبور شاهين،" **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة للصرف العربي**"، بيروت، مؤسسة الرسالة ط1 .
- عبد الكريم مجاهد، "**علم اللسان العربي** "منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط 1، عمان الأردن.
- عيسى الجزولي،" **المقدمة الجزولية في النحو**"، تح شعبان عبد الوهاب، أم القرى للطبع، الرياض، ط 1،1988.
- محمود سليمان ياقوت،" **الصرف التعليمي، والتطبيق في القرآن الكريم**" مكتبة المنار الإسلامية الكويت ،ط الأولى 1999م،.
- محمود عكاشة : "**التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية**"،دار النشر للجامعات، القاهرة، ط 1 ، 2005م .
- منصور بن محمد الغامدي، "**الصوتيات العربية**" ، ط 1، الرياض، مكتبة التوبة، 2001.
- نادر سراج، "**مدخل إلى تبسيط المفاهيم اللسانية**" ، ط 1، لبنان، دار الكتب الجديدة 2007.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/